

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

البرنامج السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

المقر من المؤتمر العام السادس للحركة

بتاريخ (2009\8\8)

إعلان صادر عن المؤتمر العام السادس لحركة فتح في بيت لحم

1- إنها لازالت متمسكة بكونها حركة تحرر وطني تهدف إلى إزالة ودحر الاحتلال وتحقيق الاستقلال للشعب الفلسطيني وهي جزء من حركة التحرر العربية، ومن جبهة القوى العالمية الساعية إلى حرية واستقلال الشعوب.

2- إن حركة فتح تؤكد أن تناقضها الأساسي مع الاحتلال الإسرائيلي وان أي تناقضات أخرى هي تناقضات ثانوية تحل بالتواصل والحوار (مع ضرورة استخدام كافة الوسائل المتاحة في الدفاع عن الوحدة الوطنية والشرعية الفلسطينية والقرار الوطني الفلسطيني المستقل).

3- إن حركة فتح ستبقى كما كانت وفيه للشهداء وتضحياتهم وتناضل من اجل حرية الأسرى، وتؤكد على تمسكها بثوابت الشعب الفلسطيني المتعلقة بالأرض والقدس وتحريرهما. والاستيطان وإزالتة، واللاجئين وعودتهم.

4- رغم تمسكنا بخيار السلام العادل وسعيينا من اجل انجازه نعلن أننا لن نسقط أي من خياراتنا وأنا نؤمن بان المقاومة بكل أشكالها حق مشروع للشعوب المحتلة في مواجهة محتليها.

5- يعتبر هذا الإعلان جزء لا يتجزأ من البرنامج السياسي.

مقدمة:

بدأ الإعداد لانطلاق حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في منتصف عقد الخمسينات من القرن الماضي نتيجة إرهابات لواقع جديد بعد نكبة 1948 يحمل رائحة الإصرار والمقاومة، من ثورة يوليو 52 في مصر، الى بدايات الكفاح المسلح الفلسطيني الذي قاده أبو جهاد في غزة في 1954، الى تشكيل قوة للفدائيين الفلسطينيين في غزة بإشراف القيادة المصرية، الى انطلاق حركات التحرر الوطني في الجزائر وفيتنام وفي آسيا وأفريقيا. كانت تلك التربة الخصبة لانطلاق حركة "فتح" في الربع الأخير من عام 1957.

بلورت فتح برنامجها النضالي الذي أدرك أهمية تعبئة الشعب الفلسطيني بكل فئاته وطبقاته وأماكن تواجده، وتجنب الصراع الطبقي والفئوي والطائفي والإقليمي، وركز على العمل على استعادة الهوية الفلسطينية للأرض والشعب وعلى أهمية ترسيخ استقلال الإرادة الفلسطينية وتعظيم ارتباطها بالأمة العربية واستقطاب دعمها وحمائيتها، وبدأت فتح بعدها في الإعداد لانطلاق الكفاح المسلح من خلال قوات العاصفة.

شكل انطلاق حركة فتح بالكفاح المسلح في غزة يناير 1965 ولادة حقيقية لحركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة بعد النكبة، لتعيد معه "فتح" الاعتبار لهوية الشعب الفلسطيني وشخصيته الوطنية، وتلفت كل الأنظار إلى القضية الفلسطينية وعدالتها ومكانتها بين حركات التحرر في أرجاء العالم. انطلقت الثورة المسلحة التي مثلت رأس الحربة لتحرير فلسطين، ثورة فلسطينية الوجه، عربية القلب، إنسانية الأبعاد. إنطلقت فتح من رحم المعاناة لتحول صورة الشعب الفلسطيني من لاجئين إلى شعب له حقوقه الوطنية التي يجب أن تحظى بدعم المجتمع الدولي والشرعية الدولية. ثم كانت هزيمة 1967 واحتلال ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، فقررت "فتح" تصعيد الكفاح المسلح داخل الوطن، ودخل أبو عمّار ورفاقه إلى أرض الوطن المحتل لتدعيم جهاز فتح السري وتوسيعه وبناء الخلايا الجديدة، ثم كانت معركة الكرامة رمز الصمود الفلسطيني الأسطوري، ليزداد بعدها عنفوان فتح وعنفوان المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. (راجع المقدمة التاريخية لهذا البرنامج السياسي التي تقدم شرحاً وتحليلاً أكثر تفصيلاً لانطلاقة حركة فتح، ونضالها ودورها في قيادة الشعب الفلسطيني).

في 9 ديسمبر 1987 انفجر الغضب الفلسطيني في وجه الاحتلال، وانطلقت انتفاضة الحجارة التي زلزلت الأرض تحت أقدام الاحتلال، ليعلن بعدها المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في 15 نوفمبر 1988 قيام دولة فلسطين والتي اعترفت بها 52 دولة قبل مرور عشرة أيام على هذا الإعلان. وجاءت حرب الخليج في أغسطس 1990 وانهيار الاتحاد السوفيتي وخسارتنا لصديق كان دائماً إلى جانبنا، وخسارتنا العربية في العراق والخليج، وبروز القطب الأمريكي الأوحده في العالم، فكان لزاماً علينا إعادة النظر في إستراتيجيتنا المرحلية واغتنام فرصة التحرك بالسلام، فكانت عملية السلام وقيام السلطة الوطنية التي فتحت الأبواب لتحرير

المدن الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، ولبناء مؤسسات الدولة المستقلة القادمة، ولإعتراف دولي كبير وعلاقات سياسية واقتصادية وتجارية مع دول العالم، وانجازات داخلية كثيرة على الصعيد السياسي والدستوري والاقتصادي. كان للسلطة الفلسطينية إيجابيات أخرى كثيرة، لعل أهمها عودة (200.000) فلسطيني الى الوطن ونهاية الإبعاد من الوطن، وكان للسلطة أيضاً سلبيات وعثرات (راجع تفصيلها في المقدمة التاريخية).

شهدت نهاية عام 2000 فشل مفاوضات كامب ديفيد في الوصول الى حل نهائي ما أدى الى تعثر عملية السلام، والى انفجار الانتفاضة الفلسطينية الثانية في ظل السلطة الوطنية، بعد الانتفاضة القصيرة التي انطلقت إثر إحداث النفق عام 1996. اشتد الحصار الإسرائيلي وتصاعد الاستيطان، وتصاعدت المقاومة، واجتاحت القوات الإسرائيلية الغازية الضفة الغربية بأسرها، وحاصرت الأخ القائد أبوعمار، وتآمرت لقتله. صمد القائد ورفض الاستسلام. في 11 نوفمبر 2004 بعد سنتين من الصمود الأسطوري في وجه الحصار وبعد محاولات اغتيال متعددة، وبعد حصار إسرائيلي مطبق ومستمر على المقاطعة، استشهد القائد والمعلم ياسر عرفات وكانت الصدمة الكبيرة برحيله فارساً وقائداً شهيداً. دفعت حركة فتح برمز من رموزها ليقود المسيرة في تلك الظروف الصعبة، وتولى الأخ أبو مازن دفة القيادة، لكن الحصار الإسرائيلي استمر وتصاعد الاستيطان.

في يناير 2006 أعلن الرئيس أبو مازن عن انتخابات تشريعية فازت فيها حماس، تبعها حصار إسرائيلي ودولي، تشكلت على أثره في مطلع العام 2007 حكومة ائتلافية للوحدة الوطنية نجحت جزئياً في فك الحصار، وفي يونيو من نفس العام قامت حماس بانقلاب عسكري في غزة، احتلت خلاله مؤسسات السلطة وقامت بفصل غزة عن الضفة وفرضت نظاماً عسكرياً قمعياً صارماً أنهى الشرعية الديمقراطية في غزة.

استمرت حماس بعد انقلابها في تعميق الهوة بين غزة والضفة وفي إقصاء كل من يخالفها الرأي، وفي إنشاء مؤسسات بديلة وموازية لمؤسسات السلطة، واستخدمت أدوات القمع في كبت الحريات، ومحاربة تنظيمنا، والفصائل الأخرى، مستبدلة مشروعنا الوطني الفلسطيني، والشرعية الديمقراطية بمشروعها الخاص. وانطلقت حماس في مفاوضاتها غير المباشرة مع إسرائيل الى مشروع اتفاق بهدنة مع إسرائيل، فرضتها على التنظيمات الأخرى بالقوة المسلحة، ما شكل حماية للحدود الإسرائيلية، واعتبرت حماس أن أية محاولة للتصدي للتهدة تشكل عبثاً بالمصالح الوطنية، متناسية ادعاءاتها ومقولاتها السابقة عن استمرار المقاومة، التي استخدمتها لتبرير محاولاتها المستمرة لتدمير اتفاقاتنا مع إسرائيل التي حققت في 1994 و 1995 انسحابات واسعة من الضفة وغزة. أصبحت سيطرة حماس على قطاع غزة هي هدفها الأول أياً كانت النتيجة على الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومصالح شعبنا وبالأخص في قطاع غزة.

لم ينجح اتفاق التهدئة بين حماس وإسرائيل في وقف التآمر الإسرائيلي على شعبنا في غزة، فكان العدوان الإسرائيلي الإجرامي عليه في مطلع العام 2009، ذلك العدوان الذي أحدث دماراً هائلاً وأدى إلى استشهاد المئات وجرح وإصابة الآلاف من أبناء شعبنا في قطاع غزة، وإلى إحكام الحصار حولها، وإحباط المحاولات لإعادة تعميمها.

ظلت حركة فتح أمينة لمبادئها، وعملت من خلال السلطة على توفير الدعم لغزة، وبقيت جاهزة دائماً للتعامل الجاد مع أي مشروع وحدوي يعيد اللحمة والوحدة لشعبنا وسلطتنا، ويحافظ على شرعية واحدة في التمثيل تكمن في منظمة التحرير، وفي الشرعية الديمقراطية التي تكمن في الشعب الذي يعبر عنها بالانتخابات. استجابت فتح للمبادرات العربية، وآخرها المصرية، لإنهاء الانقسام والعودة إلى الوحدة، وما زالت مصر تسعى لانجاح الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة، وهو حوار ندعمه بقوة ونسعى لتحقيق النجاح له.

كان للسياسة الأمريكية في المنطقة في السنوات السبع الأخيرة دور مهم في تدهور الأوضاع، وفي تأييد ودعم السلوك العدواني والاستيطاني الإسرائيلي، كما استخدمت إدارة بوش الأمريكية القوة المفرطة في التعامل مع الدول العربية والإسلامية، وقامت بتدمير العراق وأفغانستان ولبنان.

هبّت رياح التغيير في أمريكا بنجاح باراك أوباما والحزب الديمقراطي في الانتخابات الأمريكية الأخيرة، وبالأخص بعد أعاصير الأزمة المالية الكاسحة التي انطلقت من الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة لولاية الرئيس بوش لتضرب الاقتصاد العالمي بأسره. يتجه العالم إلى مزيد من التعددية، وبالأخص بنمو قدرة روسيا والصين والاتحاد الأوروبي الاقتصادية والعسكرية والسياسية، لعل ذلك يؤدي إلى التزام أكبر بالقانون الدولي، واستخدام أقل للقوة المفرطة للدول الكبرى في قمع الشعوب وسلبها حريتها واستقلالها. أبدى الرئيس أوباما استعداداً للعب دور إيجابي في قضيتنا وفي المنطقة بشكل عام، وقام بعمل مراجعة نقدية لسياسة بوش في منطقتنا، وطالب إسرائيل بوقف الاستيطان وتبني فكرة الدولتين، لكن ذلك لن يعود علينا بأدنى فائدة إذا لم تستعد حركتنا عافيتها، وإذا استمر الانقسام الفلسطيني والضعف العربي.

بناء حركة فتح وتجديدها ووحدها، وقيادتها لشعب فلسطيني موحد وسعيها لبناء موقف عربي قوي هو طريقنا إلى القوة، وإلى الاستفادة من رياح التغيير العالمية، ومن الفرق بين سياسة جورج بوش وسياسة الرئيس الحالي لأمريكا.

ما زالت غزة تعاني من الحصار الإسرائيلي، ومن القصف والاجتياح والاحتلال، تفتقد إلى الوقود والكهرباء ومستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي، بل والغذاء والكساء والدواء والأمن والاستقرار، كما أنها تفتقد الوحدة مع الوطن وحرية الحركة للأشخاص منها وإليها. وما زالت الضفة تحت الاحتلال الإسرائيلي، تتقلص مساحتها بالاستيطان السرطاني وتحيط جدران الفصل العنصري بمدنها وقراها، وبخاصة عاصمة

بلادنا القدس التي يتهددها التهويد، ونحن نواجه حكومة إسرائيلية تتبنى الاستيطان وتعميق الاحتلال ورفض حقوق الشعب الفلسطيني بدون مواربة أو تستر، وأسرانا الأبطال يملأون سجون إسرائيل، والوطن يفقد الوحدة الوطنية والشرعية الديمقراطية والأمان.

هذه الصورة الفلسطينية القائمة يجب أن تحفزنا إلى المزيد من العمل والنضال وليس للهَم والاستسلام، فقضيتنا مازالت حية في كل بقاع العالم. مازال شعبنا على استعداد للتضحية من أجل حريته واستقلال الوطن، يتحمل بصمود مذهل أصعب الظروف دونما أي إشارة إلى استعداده للتنازل عن ذرة تراب من وطنه وحقوقه، وهو باق على أرضه لا يهاجر، ينمو ويتكاثر محافظاً على عروبة الأرض وهويتها الفلسطينية، وإسرائيل لا تنعم بأمان دائم واستقرار، وتلثي مواطنيها غير متأكدين، عند سؤالهم في آخر استقصاء، ما إذا كانت إسرائيل ستبقى بعد الستين سنة القادمة، ومازال العالم يعترف بحقوقنا، ويرى أن السلام والإستقرار في المنطقة لن يتحققا إلا بحل قضيتنا حلاً عادلاً نرتضيه، ومازالت قضيتنا محركاً أساسياً للشارعين العربي والإسلامي.

اكتسبنا خبرة كحركة تحرر وطني وثورة فلسطينية، أضيفت لها خبرة التنمية والتطوير وبناء مؤسسات الدولة، وكلها خبرات ساهمت في بناء كوادر قادرة على الاستمرار والتعلم من الأخطاء، والبناء على المنجزات. ولكن هذه الحركة الرائدة تجد نفسها اليوم أمام تحديات جسام وتغييرات خطيرة تهدد بانهايار مشروعها الوطني في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية وإعادة الحقوق المغتصبة. تواجه حركتنا التهديد بخسارة ما بذلت من أجله الغالي والرخيص: قافلة من الشهداء يقودها رجال عظام من كوادرها ومن لجناتها المركزية وفي مقدمتهم الشهيد القائد ياسر عرفات. آلاف الكوادر من خيرة شبابها، يملأون سجون الاحتلال، وآلاف المعاقين من أبنائها وفلذات أكبادها يتحملون جراهم لتحيا فلسطين، ويعيش حاملاً الحلم والأمل رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، ورجال مؤمنون بأصالة وفلسطينية حركتهم، لا يزال يملؤهم الأمل في أن تنهض حركتهم من كبوتها وتعالج أوجاع وآلام المرحلة.

يشكل مؤتمرنا الحركي السادس وقراراته وخطاب السيد الرئيس محمود عباس عند إفتتاح المؤتمر إنطلاقة جديدة للحركة تستعيد من خلالها عافيتها وفاعليتها، كما أن المؤتمر حقق تجديداً لقيادتها ولوحدتها في ظل الثوابت والشرعية.

تنتظر الجماهير الفلسطينية برنامج الحركة لكي تستمد منه الأمل في المستقبل، ولكي تجدد الثقة في القيادة المنتخبة، وقدرتها على حماية المشروع الوطني، واستعدادها لمواصلة النضال بحكمة وشجاعة حتى تحقيق النصر.

الثوابت الإستراتيجية والسياسات المرحلية لحركة فتح

انطلقت فتح من رحم شعبها وأمتها، حركة لتحرر الوطني للشعب الفلسطيني وثورة تستهدف تثوير الشعب الفلسطيني وتوحيده وتنظيمه وتحرير إرادته لكي يأخذ زمام قضيته بيده فيدفعها من الجمود الى الحركة لإنهاء الاحتلال والاستيطان ولإعادة اللاجئين الى وطنهم.

رسمت فتح إستراتيجية وطنية حكمت رؤيتها وأولوياتها وحركتها عبر نصف قرن من الزمان. ولكنها كانت تضع برامج مرحلية منطلقاً من الثوابت في إستراتيجيتها، آخذة في الاعتبار إن العالم الذي تعمل فيه دائم التغيير يحمل لها تطورات مستمرة فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً، وتؤثر هذه التطورات في عوامل القوة والضعف للحركة، وفيما تتيح من فرص، على حركتنا الاستفادة منها، وما تحمله من مخاطر عليها تفاديها.

أهداف حركة فتح وإستراتيجيتها حددت أسلوبها وميزت شخصيتها عن الحركات والأحزاب الأخرى في المنطقة، وبعضها انتهازي غير جلد وأهدافه ووسائله عند كل تغيير في الأوضاع ومعادلات القوى، وبعضها ظل جامداً لا يتطور في وجه تطورات دولية هائلة مما أدى الى سقوطه وتلاشي زواله من الساحة. يقال إن الثابت الوحيد في العالم هو التغيير، ولكن قدرة أي حركة سياسية على الحياة والاستمرار لا تعتمد فقط على قدرتها على مواجهة التغيير أو التكيف معه أو مواجهته، وإنما في إحداث التغيير وقيادته والاستفادة منه، تفعل ولا تكتفي برد الفعل. ولعل فترات النهوض في فتح كانت تلك الفترات التي بادرت فيها الحركة بالفعل والتغيير، وان فترات جمودها كانت عندما اكتفت بالخضوع للتغيير الآتي من خارجها والاكتفاء برد الفعل. عندما تقوم الحركة الثورية بإحداث التغيير تحتفظ دائماً بعناصر ثابتة في أهدافها وأسلوبها، تميز شخصيتها وتحقق استمرارها، بما يحفظ ولاء أعضائها وانتماءهم لها والتفاف الجماهير حولها.

تتجدد الحركة الثورية فتصحح أخطاءها وتتجاوز قصورها وتنمي عناصر قوتها، وتفعل ذلك وعيونها ثابتة على أهدافها الإستراتيجية ومصالح شعبها العليا، وذلك سر حركة فتح واستمرارها نصف قرن من الزمان رائدة للمشروع الوطني الفلسطيني.

نأت الحركة في ثوابتها عن تبني فكر حزبي أحادي، باعتبارها حركة تحرر وطني تمثل الشعب بطوائفه وطبقاته وقطاعاته كافة، وفتحت الباب أمام تيارات سياسية وفكرية، هي تيارات النهضة العربية الحديثة الثلاثة: الإسلامية والقومية واليسارية، وانصهرت هذه التيارات في رحاب حركة فتح لتؤسس فكراً وطنياً ثورياً فلسطينياً ينتمي للفكر العربي والإسلامي، اغتنى وتطور في ضوء الممارسة والكفاح، وتعمق محتواه الكفاحي والديمقراطي أيضاً.

تعتبر الاهداف والمباديء والاساليب المنصوص عليها في الباب الأول من النظام الأساسي منطلقاً أساسياً لحركتنا وجزءاً من هوية شعبنا الفكرية والسياسية، وهي أيضاً ميثاق الحركة الأصيل الذي أسس لإنطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة وانعتاق شعبنا من نير الاستعمار والعنصرية، وقد شكلت هدفاً للآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى وهي بمثابة عقد وطني وسياسي تتعاقد عليه الأجيال حتى إستعادة شعبنا حقه في تقرير مصيره.

في الإستراتيجية:

يمكن تلخيص الأهداف المحددة في إستراتيجية حركة فتح بما يلي:

1. تحرير الوطن وإنهاء استيطانه والوصول إلى الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني:

تحرير الوطن هو محور نضال حركة فتح، ويشمل ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهو حق ثابت غير قابل للتصرف لا يسقط بالتقادم اعترف به وأكده المجتمع الدولي، وهو يشمل حقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس على الأرض الفلسطينية المحررة التي احتلتها إسرائيل بعد الرابع من حزيران 1967، وحق لاجئيه في العودة والتعويض، استناداً الى ميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة رقم 194، ويتركز في الأجل المنظور في التصدي للاستيطان وتهويد القدس والحصار المفروض على بلادنا والاحتلال لمدننا وقرانا بهدف إنهائها جميعاً كخطوة على درب تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

انطلقت فتح بالكفاح المسلح لتحرير الوطن، وهو وغيره من أساليب المقاومة المشروعة حق للشعب الفلسطيني يعترف به القانون الدولي طالما بقي الاحتلال على أرضنا. تتبنى الحركة السلام العادل والشامل هدفاً إستراتيجياً، تتعدد الوسائل للوصول إليه ولكنها لا تقبل الجمود بديلاً، وهي تتبنى النضال بأدواته المختلفة وسيلة لاستعادة حقوقنا الثابتة .

ترى الحركة أن تناقضها مع الاحتلال هو التناقض الأساسي، وان كل الصراعات الأخرى تمثل تناقضات ثانوية، وأن حقوق الشعب الفلسطيني لا تسقط بالتقادم، ولكنها تبرز وتتضح بالنضال، وأن كل بقعة ارض فلسطينية مقدسة ومهمة مثل غيرها، مع أولوية خاصة للقدس عاصمة بلادنا الأبدية، ودرتها ورمزها، أولى القبلتين، ومحط أنظار المؤمنين الموحدين في العالم بأسره.

2. أساليب النضال وأشكاله:

ينطلق النضال من حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وفي النضال ضد الاستيطان والطرده والترحيل، والتمييز العنصري، وهو حق تكفله الشرائع والقوانين الدولية. انطلق نضالنا الثوري بالكفاح المسلح في وجه الاغتصاب المسلح لأرضنا، ولكنه لم يقتصر عليه أبداً، وتنوعت أدواته وأساليبه لتشمل الكفاح السلمي كما مارسته الانتفاضة، والمظاهرات والاعتصام والعصيان المدني والمواجهات ضد عصابات المستوطنين، والنضال السياسي والإعلامي والقانوني والدبلوماسي، والمفاوضات مع سلطة الاحتلال، وعليه فان حق الشعب الفلسطيني في ممارسة الكفاح المسلح ضد الاحتلال المسلح لأرضه يبقى حقا ثابتا أكدته الشرائع والقانون الدولي. ان اختيار أسلوب الكفاح في الزمان والمكان يعتمد على القدرات الذاتية والجمهيرية، وعلى الأوضاع الداخلية والخارجية، وحساب معادلات القوى وضرورات الحفاظ على الحركة، وعلى قدرة الشعب على الثورة والصمود، والاستمرار في الكفاح.

الغايات لا تبرر كل الوسائل في حسابات فتح، فهناك وسائل تتناقض مع الأهداف العامة على المدى الطويل، وبخاصة أن فتح طرحت منذ البداية حولا إنسانية تكفل التعايش المستقبلي بين المسلمين والمسيحيين واليهود في دولة ديمقراطية واحدة. رفضت حركة فتح منذ انطلاقتها استهداف المدنيين من اي كان، كما رفضت نقل المعركة للخارج، كما رفضت فوضى السلاح وسوء استخدامه والفتان الأمني.

3. الشخصية الوطنية المستقلة والهوية الفلسطينية:

ارتكزت إستراتيجية حركة فتح على الشعب الفلسطيني ونضاله، وأنه لا بديل له عن وطنه، ولذلك فقد بذلت الحركة جهودها في كل الميادين لتأكيد الشخصية الوطنية المستقلة، ولتثبيت الهوية الفلسطينية، هذه الهوية هي مرتكز حقنا في بلادنا، ورفضنا إعادة التوطين في الأقطار العربية المجاورة، أو في أي وطن بديل. وترى الحركة أن تأكيد الشخصية الوطنية يتطلب الاهتمام بالانتماء للجمهير والوطن والمكونات الاجتماعية الأساسية. الانتماء الى الهوية الفلسطينية هو جزء لا يتجزأ من الانتماء للدائرة الحضارية العربية الإسلامية ومن الانفتاح الإنساني، ولهذا اكدت الحركة دوما على أن انتماء الحركة هو بالأساس وطني فلسطيني، وان هذا الانتماء هو الذي يقرر الحركة السياسية وأولوياتها. انطلقت الحركة في زمان تشنت فيه الانتماء الفلسطيني الى أحزاب قومية وأخرى دينية وثالثة أممية إيديولوجية، بما يؤدي إليه ذلك أحيانا من فقدان الهوية الأصلية والسقوط في كمين التبعية للخارج وأهدافه، ولذلك فهي منذ انطلاقتها رائدة المشروع الوطني وحاميته في المراحل كافة على قاعدة الشخصية الوطنية المستقلة والبرنامج الوطني لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس. ناضلت الحركة في أصعب الظروف دفاعاً عن استقلال القرار الوطني الفلسطيني.

4. الوحدة الوطنية الفلسطينية:

الشعب الفلسطيني شعب أصيل واضح الهوية والانتماء الى وطنه تمسك بهما ويناضل منذ ما يقارب القرن من الزمان من اجل الحفاظ على وطنه وهويته الوطنية وتحرير ارضه من الاحتلال والاستيطان. والشعب العربي الفلسطيني وحدة واحدة داخل الوطن، في الضفة وقلبها القدس، وفي القطاع، وخلف الخط الأخضر، وخارجه في الشتات. تعرض هذا الشعب لمحنة تاريخية أدت الى تشريده وتشتيته داخل الوطن وخارجه، ليعيش جزء كبير من أبناء شعبنا في مخيمات اللاجئين داخل الوطن وخارجه، ولكن الشعب الفلسطيني ظل متمسكا بوحدته في كل آن ومكان. إن شعبنا بمسليميه ومسيحييه شعب يحافظ على عقيدته وتراثه ويحرص على وحدته الوطنية، كما أن شعبنا كله أينما كان، في الداخل والخارج، في القرى والمدن والمخيمات، وأياً كانت عقيدته، هو شعب واحد لا يتجزأ. وحدته الوطنية هي سر قوته وصموده، وتحقيق هذه الوحدة والانطلاق منها، مرتكز استراتيجي للحركة.

تنتطق فتح من تحملها مسئولية الشعب الفلسطيني أينما كان، والى أي طائفة انتمى. ولعب الشهيد أبو عمار دوراً متميزاً في رعاية أبناء شعبنا في كل مكان كما قام برعاية الذين هجروا منهم الى الحدود الليبية والعراقية.

ترفض فتح الاقتتال الفلسطيني وتدينه، وتعتبر الدم الفلسطيني خطأ أحمر، وإراقته جريمة وخطيئة. ناضلت فتح من اجل وحدانية التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية ومازالت تعمل لاستمرارها ممثلاً للشعب الفلسطيني تتضوي تحت لوائها الفصائل والأحزاب والشخصيات الوطنية المستقلة كافة.

5. انتماؤنا العربي وعلاقتنا العربية:

الشعب الفلسطيني شعب عربي، وجزء لا يتجزأ من الأمة العربية، نصادق من يصادقها ونعادي من يعاديها. ناضل الأحرار العرب معنا وانتمى الكثير منهم الى حركتنا. قدمت لنا أمتنا الدعم والحماية، وشاركتنا في معركة التحرير بدماء أبنائها وإمكاناتها، وهي ترى أن المشروع الاستعماري الاستيطاني الذي استهدفنا إنما يستهدف وطننا العربي. علاقات فتح العربية، وتنميتها والحفاظ عليها، منطلق استراتيجي لحركة فتح، ومصدر قوة لشعبنا رغم الخلافات العربية، عبرت عنه الحركة في أدبياتها بشعار "فتح فلسطينية المنطلق وعربية القلب والعمق، وتحرير فلسطين واجب قومي".

ناضلت الحركة لكي تصبح منظمة التحرير الفلسطينية عضواً كامل العضوية في الجامعة العربية، وسوف نعمل لكي تستمر الدولة الفلسطينية عضواً أساسياً فاعلاً في جامعة الدول العربية. علاقتنا بالحكومات العربية هي أفضل العلاقات السياسية الأخوية، ونحن كحركة نلتزم بقرارات الجامعة العربية، ولكننا لا ندخل في تحالفات جزئية مع بعض الدول العربية ضد دول عربية أخرى، وندرك الأهمية الخاصة لدول الجوار، ولكننا نسعى للحفاظ على أفضل العلاقات بالجميع. لا نقبل الوصاية والتبعية لأحد، ونسعى للوحدة العربية المنشودة بكل قوانا. هذه السمة الواضحة في إستراتيجيتنا، تطلبت منا الدخول في مواجهات مكلفة دفاعاً عن القرار الفلسطيني المستقل، ما جعل الاستقلالية أحد السمات الرئيسية في إستراتيجية فتح. وقد ناضلنا من أجل قرارنا الوطني المستقل.

6. الإسلام والأديان السماوية في إستراتيجية فتح:

فلسطين هي الأرض المقدسة للأديان السماوية، والإسلام هو دين الأغلبية من أبناء الشعب الفلسطيني، وهو الدين الرسمي للسلطة والدولة، وللمسيحية نفس القدسية والاحترام، ولا تسمح حركة فتح بأي تمييز بين الفلسطينيين على أساس دينهم وعقيدتهم أو مقدار إيمانهم، ونحترم حرية العبادة للجميع، بما فيهم اليهود، وقد انطلقت حركتنا تدعو لدولة ديمقراطية لا طائفية للمسلمين والمسيحيين واليهود. تستلهم الحركة القيم الروحية والدينية من الإسلام والأديان السماوية وهي تنتمي فكرياً إلى الثقافة العربية الإسلامية لأنها حركة شعب يحافظ على القيم الأخلاقية والروحية، ويؤمن بالله ورسله وكتبه، ولكن فتح حركة لا تقبل الطائفية، وترفض التعصب والتطرف وترى أن الأديان السماوية تحض على الإخاء والتسامح والتعايش بين الشعوب.

7. دور العلاقات الدولية في إستراتيجية فتح:

لا توجد تحالفات وعلاقات دولية ثابتة، وإنما تستند العلاقات الدولية إلى المصالح والرؤى والقيم المشتركة، ومعادلات القوى، وتتغير بتغيرها ولكن هذه العلاقات تستند أيضاً في عصرنا إلى القانون الدولي، وحقوق الإنسان والاتفاقات الدولية. تسعى الحركة دائماً إلى تنمية علاقاتها الدولية وتطويرها موسعة دائرة أصدقائها وحلفائها، ملتزمة إستراتيجياً بالقانون الدولي، وبشرعية الأمم المتحدة، ملتزمة بميثاقها. تنطلق حركة فتح في علاقاتها الخارجية من كونها حركة تحرر وطني تكافح ضد الاحتلال الإسرائيلي، مستندة دائماً في حركتها الشعبية والرسمية إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه في الاستقلال والعودة،

كما أنها تستند إلى الحميات التي كفلها القانون الدولي الإنساني وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب، وحماية المدنيين تحت الاحتلال الأجنبي، وإلى أحكام القانون الدولي التي أكدت حق الشعوب في مقاومة الاحتلال والحق في الكفاح من أجل حريتها واستقلالها وتقرير مصيرها. تولي حركتنا الأمم المتحدة اهتماما خاصا وتعمل على إعادة تفعيل دورها بشأن القضية الفلسطينية وتطوراتها. يشكل القانون الدولي حماية للشعب الفلسطيني من محاولات سلطة الاحتلال الاستفراد بنا واعتبارنا "قضية داخلية" تتعامل معها بعيداً عن القانون الدولي الإنساني وحمائته، ما يمكنها من الاستمرار في الاحتلال والاستيطان والتهجير.

تدرك حركة فتح أن المجتمع الدولي يقف الى جانب الشعوب المكافحة من أجل حريتها واستقلالها، المحافظة على وحدتها، والتمسكة بحقوقها، في ظل القانون الدولي وحمائته، ولا يقف الى جانب الشعوب التي تستجدي حقوقها من مغتصبيها وتتخلى عن حماية القانون الدولي، وتراجع عن ثوابتها. تدرك حركة فتح خطورة النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية الذي أدى إلى حروب دامية تركزت على منطقتنا وإلى تدمير العراق وأفغانستان، وإلى تفجير التناقضات الطائفية والعرقية، وإلى بث الكراهية بين الشعوب، وإلى فرض القوة على حساب القانون ولاسيما في مجلس الأمن. لكن هذا النظام قد تعرض للإخفاق والهزائم العسكرية والسياسية وأخيراً الاقتصادية، مما يبشر ببزوغ النظام متعدد الأقطاب الذي سيعيد التوازن في العلاقات الدولية و يتيح لنا فرصة أكبر في عمل دولي داعم لحقوقنا.

8. سمات أخرى مميزة في إستراتيجية حركة فتح:

تتبنى فتح الديمقراطية والتسامح، ومواكبة العصر، ورفض التطرف والإرهاب بكل أشكاله ولاسيما إرهاب الدولة، وتتعامل بفتح باعتدال مع الواقعية السياسية وهي سمات ميزت أسلوبها، وكسبت دائما جماهيرها وساعدتها على توسيع دائرة أصدقائها وحلفائها، ولكنها تنطلق جميعها من الثوابت، ومن الاستعداد للنضال الضروري لتحقيق الأهداف، وبذلك فهي تشكل جزءاً هاماً من منطلقاتها الإستراتيجية. العقلانية في مفهوم فتح لا تعني التفريط بالحقوق والثوابت، وإنما استخدام العقل والعلم في تحقيق هذه الأهداف، والاعتدال لا يعني الهروب من المشكلات، وإنما رفض التطرف، ومحاولة تغطية العجز بالمبالغة والتهور، والديمقراطية لا تعني الرضوخ للقوالب الأمريكية، أو التسليم بالآراء الخاطئة، أو المضللة، وإنما بالعودة الدائمة للجماهير وتوسيع قاعدة مشاركتها في اتخاذ القرارات ورفض الدكتاتورية وحكم الفرد ونحن نخطئ إذا قبلنا بنهج الفردية.

التسامح في إستراتيجية فتح لا يعني التهاون والنكوص، بل رفض التعصب الأعمى، ورفض تغليب الأحقاد على الوفاق الاجتماعي والتوحد الوطني، ومواكبة العصر لا تعني القبول بالتغريب والعولمة في ظل الهيمنة الغربية، وإنما الأخذ بالعلم والتقنية الحديثة سلاحاً لتحقيق أهدافنا، وقد التزمت حركة فتح بالتقدم ومواكبة العصر في مواجهة خصم متقدم علمياً وتقنياً، ولبناء وطن تحيط به التحديات من كل مكان.

تبنت فتح هذه السمات لأنها انطلقت كحركة للشعب الفلسطيني كله وليست حزبا نخبويًا، ولأنها في تحليلها للمعطيات قررت أن تعمل للأجل الطويل، بعيداً عن الانتهازية والمغامرة، ولأنها آمنت بالديمقراطية والوحدة، التزمت بالحوار والاعتدال، ولأنها طرحت مشروعاً إنسانياً تقدماً على عدوها، كان من الضروري أن ترفض التطرف والإرهاب، وفي هذا السياق لا بد من التمييز بين الإرهاب الذي يقتل المدنيين لأهداف سياسية عدوانية وهو يشمل إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد شعبنا، وبين المقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي وكفاح الشعوب من أجل حريتها واستقلالها وتقرير مصيرها. لذلك نحن نقف مع دول العالم التي تطالب بتعريف الإرهاب وإبراز الفرق بين أعمال الإرهاب المرفوضة والمدانة وبين حق الشعوب في كفاحها من أجل التخلص من الاحتلال الأجنبي والاستعمار وكل أشكال السيطرة والهيمنة الأجنبية.

تتمسك الحركة بالقيم الإنسانية، قيم العدل والسلام وحقوق الإنسان، والمساواة، والحوار بين الأفراد والجماعات، وبين الثقافات والحضارات، وتقف بقوة إلى جانب أهداف ورسالة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، التي تؤكد دور الثقافة والتربية لتوطيد الأمن والسلم الدوليين، وكذلك إيمانها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة.

هذه هي الرؤى والالتزامات الثابتة التي تشكل إستراتيجية حركة فتح، وتمثل مجموعة الأهداف والوسائل والرؤى، هذه أسلوباً خاصاً لحركة فتح، وشخصية مميزة وخطاً استراتيجياً نضالياً تنطلق منه في التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية. تعيش فتح في عالم دائم التغير وتخطط له من خلال برامج مرحلية ضمنها برامجها السياسية التي اعتمدها مؤتمراتها العامة، ما يتطلب تحديداً واضحاً لمهام المرحلة القادمة.

مهام المرحلة القادمة

مقدمة:

تنتقل "فتح" من مؤتمرها السادس لقيادة مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطني الفلسطيني، وإذا كانت المراحل السابقة جميعها قد انطوت على صعوبات كبرى وتهديدات جسام لمستقبل قضيتنا الوطنية فإن المرحلة المقبلة تبدو أكثر تعقيداً وأشد خطورة، بحكم تضافر عوامل خارجية وداخلية متنوعة ومتعددة أهمها الانحياز الأميركي لإسرائيل، وعلى الأخص في ظل الإدارة الأمريكية السابقة، وانقسام الموقف العربي، والانشقاق الداخلي الفلسطيني، الذي ألحق أضراراً بقضيتنا وبوحدتنا الوطنية وبقدرتنا على مواجهة الاحتلال. ما زلنا نمر بمرحلة تحرر وطني بكل متطلباتها، ولكننا لن نكون أسرى لقوالب جامدة، فنحن أيضاً نعد مؤسساتنا لإنطلاق دولة مستقلة كاملة السيادة، والمزج بين متطلبات المرحلتين يخلق تعقيدات لا بد من التعامل معها بحكمة وإبداع.

تدرك "فتح" أنها ستواجه المرحلة المقبلة وستجتازها مظفرة كما واجهت ما سبقها من مراحل وتمكنت من اجتيازها، وإنها تملك من عناصر القوة ما يهيئها للانطلاق نحو المستقبل:

- 1) شعب ملتزم بقضيته مؤمن بعادتها استمر في النضال جيلاً بعد جيل رغم المعاناة من أجل تحقيق أهدافه الوطنية.
- 2) أمة عربية ما زالت قضية فلسطين تحرك ضميرها، ويبدو أن حكوماتها تتجه إلى المصالحة بعد فترة من الخصومة والانقسام والصراعات الداخلية الموجعة ما يمكنها من الحراك في دعم قضيتنا، وأمة إسلامية تزداد تعاطفاً مع شعبنا مسلوب الأرض والحقوق.
- 3) عدو محتل يقف مع حليفه الأميركي في مواجهة الأسرة الدولية، والقانون الدولي، ويعاني من الفضائح والتراجع التدريجي في موقفه وقدرته على رسم المستقبل على قياس مصالحه التوسعية، وكان لهزيمة غزوته ضد لبنان، ولصمود الشعب الفلسطيني دور مؤثر في تحقيق هذا التراجع.
- 4) رياح التغيير تهب على الولايات المتحدة، في ظل إدارتها الجديدة، والأرجح أن يبتعد العالم بمقدمها عن الأحادية، ويتجه نحو مزيد من التعددية والتوازن والحوار، والالتزام بالقانون الدولي.
- 5) الدولة الروسية الصديقة تزداد قوة واستقلالاً، وتصمياً على المواجهة المحدودة والمدروسة، والصين والاتحاد الأوروبي والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وتركيا وجميعهم أصدقاء، تنمو قوتهم واقتصادياتهم، والأقطار العربية البترولية الشقيقة تحقق نمواً اقتصادياً سريعاً، بالرغم من الأزمة

الاقتصادية العالمية، وقد لا يكون هناك حل للأزمة المالية الدولية دون دور كبير تلعبه دول الخليج العربي، وفي مقدمتها السعودية، وكذلك الصين بصناديقها المالية السيادية الهامة.

في المقابل هناك عناصر سلبية وضعف في واقعنا:

- 1) نحن ندرك أن العدو رغم كل تناقضاته ما زال يحظى بدعم استراتيجي من أمريكا، بالرغم من هزيمة التيار المحافظ المعادي للعرب والمسلمين فيها.
- 2) الساحة الفلسطينية مازالت منقسمة ومحاصرة سياسيا وجغرافيا، ولعل ذلك أخطر نقاط ضعفنا. ومازالت حركتنا في حاجة لاسترداد عافيتها، وتفعيل قواها جماهيرها، وتوحيد قادتها وكوادرها وطاقاتها، وذلك ما نحن بحاجة أن نخرج به من مؤتمرنا السادس.
- 3) الحكومات العربية تساعد ولكنها لا تقدم لنا الدعم الذي يكفي لخلق توازن مع قوى العدو، أو للحفاظ على القدس العربية الإسلامية، كما أنها لا تجهز جماهيرها لمواجهة جادة: سياسية واقتصادية، مع الاحتلال الإسرائيلي، ولدى بعضها الاستعداد للقبول بالضغط الأمريكي للتطبيع المجاني مع إسرائيل على حسابنا.
- 4) الدعم الأوروبي تقلص عما كان عليه في التسعينات، نتيجة لتوسيع عضوية الاتحاد الأوروبي وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، ونتيجة لانقسامنا وتقلص نفوذنا، وللضغط الأمريكي، والابتزاز الإسرائيلي.

وفي المحصلة هنالك نقاط قوة و نقاط ضعف في واقعنا. وهناك أخطار علينا مواجهتها أو تجنبها وأهمها الانقسام الداخلي، والتمحور الإقليمي، وهناك فرص علينا اقتناصها، ومن بينها الفرصة التي تتيحها هزيمة المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط، ونهاية حقبة الرئيس بوش التي استندت الى استخدام القوة المفرطة في إدارة السياسة الأمريكية في المنطقة، من خلال رؤية أحادية للعالم ترفض التعددية، والمشاركة الدولية في اتخاذ القرارات، كما أدت سياستها الى محورة المنطقة حول الصراع الأمريكي - الإيراني، ما أذكى نيران الفتنة والانقسام في وطننا ومنطقتنا. **قد تتاح فرصة أفضل في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة.** وقد تتاح فرص قومية وإقليمية جديدة، تتمثل بمصالحة عربية وبدور ايجابي لتركيا وتحسن في موقف إيران تجاهنا، وهي قوى إقليمية كانت تقف في الماضي الى جانب عدونا وتقيم معه أوثق التحالفات. تلك هي العناصر الرئيسية لبناء الإستراتيجية: أهداف وطنية واضحة وثابتة ومعطيات راهنة دائمة التغيير، وهي تستند الى عناصر القوة، وعناصر الضعف الداخلية، والى الفرص المتاحة، والأخطار المهددة خارجيا.

إن مواجهة المرحلة المقبلة تتطلب، قبل أي شيء آخر، تعريفاً دقيقاً وتشخيصاً واضحاً للمهام الكفاحية التي تطرحها المرحلة القادمة، باعتبار ذلك القاعدة الأساس لصياغة سياسات وآليات وأدوات المواجهة: هدفنا المركزي هو دحر الاحتلال وتحرير الوطن، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس وكفالة حق اللاجئين في العودة والتعويض. تحليلنا للمرحلة القادمة يوضح المهام المرحلية المطلوب أدائها لتحقيق هذا الهدف وتتلخص في مواجهة الاحتلال الاستيطاني والحفاظ على الأرض والمقدسات وعروبته، وبخاصة في القدس، والعمل على الإفراج عن الأسرى، والتمسك بثوابتنا، واستنهاض النضال بأشكاله المختلفة لدحر الاحتلال، وتصحيح المسار التفاوضي دون الاقتصار عليه أو القبول باستمراره دون جدوى، ومحاولة الحصول من خلاله على تقدم باتجاه أهدافنا، واستكشاف بدائل إستراتيجية للمواجهة إذا فشلت عملية السلام في شكلها الحالي، والاستمرار في بناء القوة الذاتية لاستمرار هذه المواجهة.

علينا أن نتفق على ترجمة هذه التوجهات الرئيسية الى مهام مرحلية تفصيلية لتحقيق أهدافنا في المرحلة القادمة، وهو ما سنعرضه فيما يلي:

مواجهة الاحتلال الاستيطاني واستمرار النضال من أجل التحرير والاستقلال

- 1. الثوابت:** استمرار الالتزام بالثوابت الوطنية وفي مقدمتها حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
- 2. اللاجئين:** تلتزم حركة فتح بما يلي:
 - أ- العمل الدعوب لتحقيق حق اللاجئين في العودة والتعويض واستعادة الممتلكات، وبوحدة قضية اللاجئين دون النظر لأماكن تواجدهم بمن فيهم اللاجئون في اراضي (48). وترى الحركة ضرورة المحافظة على المخيم كشاهد سياسي أساسي للاجئين الذين حرما من العودة لديارهم الى حين حل قضيتهم، وضرورة التمسك بوكالة الغوث كعنوان دولي واعتراف بقضية اللاجئين الى حين عودتهم الى بيوتهم وبلادهم، مع العمل على تحسين أوضاع اللاجئين والمخيمات، ومع التأكيد على أن منظمة التحرير هي المرجعية السياسية للاجئين الفلسطينيين.
 - ب- التأكيد على رفض مبدأ التوطين القسري أو الدعوة للوطن البديل، فلا توطين في لبنان ولا وطن بديل في الأردن.
- 3. الأسرى:** العمل الدؤوب للإفراج عن أسرانا جميعاً ولن نوقع أي إتفاق نهائي إلا عندما يتم ذلك.

4. **الحق في المقاومة:** تتمسك حركة فتح بحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، بكافة الوسائل المشروعة بما فيها حقه في ممارسة الكفاح المسلح الذي يكفله القانون الدولي، طالما استمر الاحتلال، والاستيطان، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الثابتة.

5. **أشكال النضال في المرحلة الراهنة:** تتبنى حركة فتح أشكال النضال المشروع كافة، مع التمسك بخيار السلام، دون الإقتصار على المفاوضات لتحقيقه، ومن بين أشكال هذا النضال التي يمكن ممارستها بنجاح في المرحلة الراهنة لإسناد المفاوضات وتفعيلها أو كبديل لها إن لم تحقق غاياتها:

أ) استنهاض النضال الشعبي المناهض للاستيطان والجدار، ولإنقاذ القدس ورفض تهويدها. مهمتنا تعبئة المواطنين جميعا للانخراط في أنشطتها، وتحقيق المشاركة العربية والأجنبية الشعبية فيها، وتقديم كل العون من أجهزة السلطة لإنجاحها، وتصدر القيادات الحركية والشعبية والرسمية لأهم فعالياتنا.

ب) إبداع أشكال جديدة للنضال والمقاومة عبر المبادرات الشعبية ومبادرات كوادر الحركة، وتصميم شعبنا على الصمود والمقاومة بما تكفله الشرائع الدولية.

ج) مقاطعة المنتجات الإسرائيلية في الداخل والخارج من خلال التحرك الشعبي، وعلى الأخص ما يتعلق بالسلع الاستهلاكية التي يتوفر لها إنتاج محلي بديل، وممارسة أشكال جديدة من العصيان المدني ضد الاحتلال، والعمل على تصعيد حملة دولية لمقاطعة إسرائيل ومنتجاتها ومؤسساتها بالاستفادة من تجربة جنوب إفريقيا.

د) طرح ومناقشة بدائل إستراتيجية فلسطينية، إذا تعذر تحقيق التقدم من خلال المفاوضات الحالية، بما في ذلك طرح فكرة الدولة الديمقراطية الموحدة، التي ترفض العنصرية والهيمنة والاحتلال، وتطوير النضال ضد الأبارتهايد والعنصرية الإسرائيلية، أو العودة إلى فكرة إعلان قيام الدولة على حدود 1967، وغيرها من البدائل الإستراتيجية.

هـ) العمل المستمر للإفراج عن الأسرى والمعتقلين، وإنهاء الحصار الخارجي والحوجز الداخلية وتحقيق حرية الحركة.

و) العودة الى الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتحميلهما مسؤولياتهما في حل الصراع وإنهاء الاحتلال، ومواصلة العمل لإستصدار قرارات من مجلس الأمن على أساس الباب السابع من الميثاق لها صفة الإلزام.

ز) استعادة علاقتنا المباشرة والقوية بمعسكر السلام الإسرائيلي، وإعادة تنشيطه للعمل من أجل السلام العادل دون خلط مع التطبيع كسياسة مرفوضة في ظل الاحتلال.

6. العمل على تطوير أداء منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات وصيانة حقوقنا بما يلي:

إن استمرار المفاوضات دون إحراز تقدم حقيقي في زمن محدد يشكل خطراً على حقوقنا ويتحول إلى عبث يسمح لإسرائيل باستخدامه غطاء لاستمرار الاستيطان ولتعميق الاحتلال. لتفادي هذا الخطر علينا التأكد من التزام منظمة التحرير الفلسطينية ووفودها التفاوضية بالقواعد التالية للخوض في المفاوضات:

1. ربط عملية التفاوض بالتقدم الحقيقي على الأرض وفق مؤشرات واضحة للعيان أهمها الإصرار على وقف الاستيطان وبخاصة في القدس وقفا كاملاً، والتوقف التام عن تغيير معالم القدس وتهويدها وهما شرطان لا يجوز استئناف أي مفاوضات بدون تحقيقهما، كما يجب التأكد من وقف إسرائيل للاجتياح والاعتقالات والاعتقالات ورفع الحصار عن شعبنا في غزة وإزالة الحواجز في الضفة الغربية، والانسحاب إلى حدود 28 سبتمبر 2000 كخطوة أولى للوصول إلى حدود 4 حزيران 1967 كمؤشرات واضحة للتقدم على الأرض وربط التقدم في المفاوضات بانجازها.

2. التفاوض يكون على أساس الشرعية الدولية وقراراتها الرئيسية: (181، 194، 242، 383) وفي إطار المبادرة العربية للسلام، طالما كان هذا الاستمرار يحقق أهدافنا الإستراتيجية والمرحلية.

3. مواصلة العمل لإنعقاد مؤتمر دولي جديد للسلام يثبت حقوقنا ويدفع باتجاه مفاوضات سريعة تنتج إتفاقاً للسلام يحقق أهدافنا.

4. الإصرار على وضع جدول زمني واضح وملتزم به وسقف زمني للمفاوضات.

5. رفض تأجيل التفاوض على القدس أو على قضية اللاجئين، أو أي من قضايا الحل النهائي.

6. رفض فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة.

7. رفض الاعتراف بإسرائيل "دولة يهودية"، رفضاً قاطعاً لا تراجع عنه حماية لحقوق اللاجئين ولحقوق أهلنا عبر الخط الأخضر.

8. الإصرار على مشاركة دولية أثناء المفاوضات، وعلى آلية للتحكيم عند حدوث خلاف على تنفيذ الاتفاقات، تكون ملزمة للطرفين.

9. الإصرار على رقابة دولية وآلية حفظ سلام دولية لضمان تنفيذ الإتفاق.

10. نجاحنا في تحقيق أهدافنا من خلال المفاوضات يتطلب تشكيل لجنة مهنية وطنية قادرة على التفاوض، تستمر في تبعيتها لمنظمة التحرير، تراقبها لجنة عليا تشارك فيها الفصائل والشخصيات والكفاءات الفلسطينية، ولجنة أخرى حركية تتابع المفاوضات وتقدم تقاريرها للجنة المركزية والمجلس الثوري.

11. لا بد من الذهاب إلى استفتاء شعبي لاعتماد اتفاق السلام الذي يتم الوصول إليه عبر المفاوضات النهائية.

إن استمرار النضال من أجل تحرير الوطن لإقامة الدولة المستقلة وعودة اللاجئين يتطلب تفعيل وتوحيد حركتنا المناضلة، وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، والقيام بمهام ضرورية في الساحة الفلسطينية والعربية والدولية فصلها فيما يلي:

أولاً: إعادة بناء الحركة وتفعيلها وتوحيدها:

فتح هي أداة الثورة وقيادتها التي تتحمل مسئولية حماية المشروع الوطني الفلسطيني، وتحقيق أهدافه، وصولاً إلى الدولة الفلسطينية الحرة المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى أرضهم. بدون فتح قادرة وموحدة وفاعلة يصبح هذا الهدف، في الأجل المنظور على الأقل، صعب المنال. ولذلك فإن المهام الأساسية للمرحلة القادمة تنطلق من تطوير الذات، وتصحيح الوضع الداخلي.

يتعرض البرنامج التنظيمي للحركة لهذه المهام باستفاضة، ونوجز فيما يلي هذه المهام لضرورة تحقيقها ما يسمح بتفعيل الخط السياسي المقترح للمرحلة القادمة، وتنفيذ مهامه.

المهام الأساسية لإعادة بناء الحركة وتفعيلها وتوحيدها هي:

1. العمل على استعادة الدعم الجماهيري للحركة بالعودة إلى المبادرة والفعل واستعادة الخط النضالي لتحقيق السلام العادل، والتأكيد على استمرار حركتنا كحركة تحرر وطني، لا تتخلى عن مقاومة الاحتلال، والحفاظ على النقاء الثوري الذي ميز الحركة عند انطلاقتها، والحرص على أخلاقيات أبناء الحركة وسلوكهم في التعامل داخل الحركة ومع الجماهير، وبتأكيد قيم الالتزام والمحاسبة، والعدالة، وتكريس الالتزام بعقلية المؤسسة الواحدة، وبتجديد "قانون المحبة" في التعامل بين أبناء الحركة للحفاظ على وحدتها.

2. إعادة البناء الحركي، بإعادة التنسيب وفق النظام الأساسي وإحياء وتفعيل الأطر من القاعدة حتى قمة التنظيم وإنهاء ظاهرة الكادر غير المؤطر تنظيمياً وإيجاد صيغ أكثر فاعلية لتأطير العسكريين، وتفعيل دور اللجنة المركزية، والإصرار على تشكيلها بالانتخاب أساساً، وممارستها لصلاحياتها دون السماح بتخطيها أو تجاوزها، وتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار من خلال منح صلاحيات أوسع للمجلس الثوري، واستكمال بناء المفوضيات والمؤسسات الحركية في الوطن وفي الخارج وممارسة الحوار الديمقراطي الإيجابي داخل الأطر، وانتظام عقد المؤتمرات الحركية، وتطوير أشكال تنظيمية تحفظ السرية وبالأخص في المناطق التي تتطلبها.
3. استمرار الالتزام بالتربية النضالية والاستعداد الدائم للانخراط في مقاومة الاحتلال، والتضحية من أجل الوطن، وتنقيف الكادر بالاجتماعات الحركية المنتظمة والدورات التنقيفية. وبإصدار التعميمات الحركية. والاستمرار في تعبئة كوادر الحركة وجماهيرها بتراث الكفاح المسلح الفلسطيني، بالاحتفال بمعاركنا وبإحياء تاريخ نضالنا، والاستعداد الدائم للقطاع.
4. تحقيق وحدة الحركة بين الداخل والخارج وبين الضفة والقطاع وبين شباب الحركة وشيوخها.
5. الحرص على استقلال الحركة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية.
6. تنمية مالية الحركة بالاعتماد على الذات وعلى الجماهير الفلسطينية في الشتات وفي الداخل وإعادة بناء النظام المالي في الحركة بما يضمن الشفافية ويتيح للحركة فرصة الاطلاع والرقابة والمحاسبة من خلال تطوير المفوضية المالية وتوحيد مراكز الصرف والتمويل والتقدم بتقارير مالية دورية أمام المجلس الثوري والمؤتمر العام.
7. تجديد شباب الحركة، والتعاون بين الأجيال، والعمل على جسر الهوة ومد جسور العلاقة بين الكوادر الشابة، وبين الأجيال التي أسست الحركة، وتمرست بالخبرة الطويلة، والعمل على تنمية الكوادر الشابة، وإتاحة الفرصة لها لاكتساب المزيد من الخبرة والممارسة الثورية والحكمة السياسية، بإشراكها في الأطر القيادية العليا وإعدادها لتولي قيادة الحركة وضمان استمرارها.
8. إعادة هيكلة وتفعيل الشبيبة الفتاوية لتلعب دورها الأساسي في تأهيل وخلق كوادر فتاوية شابة، ولكي تلعب دورها المستقبلي بفعالية ونجاح، والاهتمام بالأشبال والزهرات، وخلق إطار حركي متميز لرعايتهم وتوجيههم كقاعدة أساسية عريضة تمثل مع الشبيبة مستقبل الحركة.

9. تنمية دور المرأة، وإعداد كادر نسوي مؤهل علمياً وثقافياً وسياسياً، وتوسيع ودعم دور المرأة في الحركة وتعزيز حضورها في الأطر القيادية للحركة. لقد نما دور المرأة الفلسطينية في المقاومة وفي نضالنا السياسي والاجتماعي، وأثبتت نتائج الانتخابات الأخيرة الحاجة إلى تطوير دور الكادر النسائي للحركة، وتجديده بالشابات، في ظل الفرصة العريضة المتاحة لتمثيل المرأة في الحياة النيابية الفلسطينية.

10. القضاء على الظواهر السلبية وفي طليعتها مراكز القوى والشللية والعشائرية، بفصل الأجهزة الأمنية عن التنظيم المدني، ورفض أي تمويل خارجي للكوادر أو الأجهزة والمؤسسات الحركية دون رقابة مركزية، وبالحفاظ على الشرعية والتراثبية التنظيمية والانضباط الحركي، وبتصعيد المحاسبة وبتفعيل وتحديث آليات عمل الرقابة الحركية والمحكمة الحركية.

11. إعادة النظر في الخطاب الإعلامي للحركة وتسليم مسؤوليته لمتخصصين قادرين على خلق المواصفات المطلوبة لنجاحه من وضوح وصدق وتكامل وإقناع، وتبني مبدأ المبادرة وليس رد الفعل في العمل الإعلامي، وإشراك كافة مستويات الحركة في صياغة مفاهيمه.

12. تكريس التوجه نحو تقديم الحركة للخدمات المجتمعية، وبخاصة في مجال الصحة والتعليم والثقافة والتراث، وتعزيز حضور الحركة ومشاركتها القيادية في المنظمات الشعبية.

13. تكريم قدامى المناضلين ورواد حركة فتح والاستفادة من خبراتهم، وتوثيق تجاربهم ومسيرتهم للاستفادة منها في توثيق مسيرة حركة فتح عبر نصف قرن من الريادة والنضال.

ثانياً: تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها:

منظمة التحرير هي السلطة الأعلى لمؤسسات الشعب الفلسطيني والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة، والمجسدة لوحده الوطنية، وضمن هذا الإطار تلتزم حركة فتح بما يلي:

1. تأكيد دور منظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية أعلى للسلطة الوطنية الفلسطينية، وصياغة الأسس الدستورية التي تنظم العلاقة بين المنظمة والسلطة ومؤسساتها بما يضمن أن تكون المنظمة هي مرجعية السلطة، وباعتبار المنظمة هي المخولة بالمفاوضات والتوقيع على أي اتفاق سياسي نهائي ينجز الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني. إن ذلك يتطلب وضع برنامج سياسي وطني للمنظمة يستجيب لتحديات المرحلة ويتم التوافق عليه.

2. التمسك بمبدأ تمييز الحركة عن السلطة والمنظمة.

3. تفعيل مؤسسات المنظمة ودوائرها وممثلياتها وهيئاتها داخل الوطن وخارجه، وإعادة تشكيل الدوائر الحالية بحسب الجدوى والفعالية، والعمل على ضم القوى والفصائل الفلسطينية الجديدة إلى المنظمة، بما يؤدي إلى توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في مجلسها الوطني، في إطار الالتزام بأهداف المنظمة وميثاقها وإستراتيجيتها والتزاماتها، والعمل على إجراء الانتخابات للمجلس الوطني في الداخل، وفي الخارج كلما أمكن، وعلى أساس التمثيل النسبي، والعمل على عقد المجلس الوطني والمجلس المركزي بانتظام.
4. تحديث مفاهيم وآليات والتزامات مشاركة الفصائل والقوى في مؤسسات المنظمة بما يكفل الالتزام بإستراتيجياتها ومنطلقاتها وينظم علاقاتها داخل المنظمة، ويحد من تفاقم التناقضات الثانوية بينها.
5. تعزيز حضور المنظمة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في الشتات وخاصة في المخيمات في الدول العربية وفي الخارج.
6. إحياء وتفعيل روابط المنظمة مع قوى التضامن العربية والعالمية وإعادة بناء العلاقات معها.
7. تطوير علاقات المنظمة على المستويين العربي والدولي، شعوباً وأحزاباً وحكومات.

ثالثاً: تحقيق وحدة الوطن والتصدي للحصار:

في مواجهة الانقسام:

إن استمرار حالة الانقسام بين شطري الوطن تمثل تهديداً خطيراً على مستقبل القضية الوطنية للشعب الفلسطيني، وتتحمل حماس المسؤولية في استمرار حالة الانقسام.

علينا المضي قدماً لتحقيق النجاح للحوار الوطني الشامل وفي مقدمته الحوار مع حماس على قاعدة إنهاء الانقسام في غزة وقيام حكومة توافق وطني تقوم بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة، وتوحيد الأجهزة الأمنية كأجهزة وطنية تحمي أمن الوطن والمواطن، ومعالجة آثار الانقلاب والانقسام، وتحقيق المصالحة الوطنية والإفراج عن المعتقلين.

إن إخفاق الحوار بسبب تعنت حماس لا ينقص من أولويته ولا من إصرارنا على استمراره، ولكنه يلزم فتح بإعتماد خيارات بديلة:

- إعادة بناء الحركة في غزة بما يتطلبه الوضع القائم، وتوفير الدعم الكامل لتنظيمنا لمواجهة الانقسام.
- دفع طاقات الحركة باتجاه تعزيز العمل الجماهيري وإستهاض الشعب الفلسطيني في مواجهة الإنقسام والدكتاتورية.

- فضح ممارسات حماس الخارجية عن التقاليد والاعراف الفلسطينية على ما ترتكبه من جرائم بحق الشعب الفلسطيني.
- المطالبة بدعم أمني عربي في قطاع غزة في المرحلة الانتقالية.
- تعزيز العمل الإعلامي في الشارع العربي والإسلامي لكشف حقيقة سياسات حماس وممارساتها.

في التصدي للحصار:

(أ) تعزيز صمود غزة في وجه الحصار، ومنحها الأولوية في تقديم الدعم الوطني من خلال مالية السلطة والمنح الدولية، وحل المشكلات الملحة لأبناء غزة المقيمين في الخارج والطلبة والمرضى.

(ب) إطلاق حملة دولية إنسانية مناهضة للحصار والتجويع وتعريف العالم بالجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبتها إسرائيل بحق المواطنين في غزة، وربط المفاوضات مع إسرائيل بشرط رفع الحصار.

(ج) التفكيك التدريجي لارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالسوق الإسرائيلية خاصة في الكهرباء والوقود والغاز والمواد الغذائية الأساسية، والاستعاضة عنها بالسوق المصرية والأردنية والعربية.

(د) العمل على تنفيذ الاتفاقية الدولية لمعبر رفح، ومحاولة تطويرها بما لا يعطي الاحتلال فرصة التحكم بفتح وإغلاق هذا المعبر الحيوي الهام.

في تحقيق الوحدة الوطنية والشراكة السياسية:

مع التأكيد على دور منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها السلطة الأعلى لمؤسسات الشعب الفلسطيني والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني المجسدة لوحده الوطنية، إلا أن تطوير مفهوم الوحدة الوطنية إلى الشراكة السياسية أصبح ضرورة ملحة في المرحلة المقبلة بالنظر إلى تنوع المهام الوطنية وانضمام فصائل وأحزاب وتيارات جديدة إلى تيار العمل الوطني مما يقتضي تأسيس قاعدة جديدة للتعايش مع هذه القوى في إطار شراكة منضبطة تسهم في تعزيز مساحات الاتفاق وتقليص نقاط الخلاف بالاستناد إلى مرجعيات واضحة أهمها:

- (1) احترام التعددية والحق في تشكيل الأحزاب والتيارات بالتوافق مع القانون.
- (2) تعزيز مفاهيم الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة على المستويات المحلية والوطنية.

- 3) الاحتكام الى صندوق الاقتراع في تشكيل الهيئات والمجالس والأطر المحلية والنقابية والتشريعية.
- 4) توسيع دائرة المشاركة في رسم السياسات الوطنية العامة.
- 5) تعديل القوانين خاصة ما تعلق منها بالانتخابات لمنح القوى والأحزاب الناشئة فرصة أفضل للمشاركة في الانتخابات.
- 6) إنشاء محكمة دستورية عليا لفض النزاعات المتعلقة بالدستور والقوانين.
- 7) تحصين المكتسبات السياسية الفلسطينية من خلال اعتبار الالتزام بما نصت عليه من تعهدات شرطاً حاسماً للمشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية.
- 8) تحفيز القاعدة الشعبية على التحرك لحماية الوحدة الوطنية والشراكة السياسية.
- 9) تعميم ثقافة الشراكة وتغليب الشأن الوطني العام على المصالح الأنانية الضيقة للقوى والفصائل والأحزاب.

رابعاً: الحفاظ على القدس:

القدس عاصمة فلسطين وقلبها، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومدينة السلام ورمز الأديان السماوية. لا سلام بدون عودة القدس عاصمة أبدية لدولة فلسطين، وتعتبر فتح كل قرارات إسرائيل بضم القدس واستيطانها وتهجير أهلها وتغيير معالمها، قرارات باطلة ولاغية ويجب إزالة ما ترتب عليها، والعمل على تطبيق الشرعية الدولية التي أدانت كل محاولات تهويد القدس، فهي جزء لا يتجزأ من ارض فلسطين التي احتلت عام 1967.

تلتزم حركة فتح بالمهام التالية فيما يتعلق بالقدس:

1. تجسيد القدس عاصمة سياسية أبدية لفلسطين، وعاصمة روحية للوطن العربي والعالم الإسلامي والمسيحي.
2. التمسك المطلق بقرارات الشرعية الدولية وفتوى محكمة العدل الدولية حول القدس التي تؤكد بطلان قرارات إسرائيل بالضم والاستيطان، وبناء جدار الفصل العنصري، وأن القدس جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عدوان عام 1967.
3. توفير وسائل الدعم المتعلقة بالحفاظ على القدس ومقاومة محاولات تهويدها واستيطانها وعزلها عن باقي الأراضي الفلسطينية.

4. تقديم جميع التسهيلات التي يمكن للحركة تقديمها، وتلك التي تقدمها السلطة الوطنية لدعم صمود واستمرارية أهلنا في القدس، ودعم المشاريع التي تقدم خدمات أساسية لسكان القدس لتعزيز صمودهم والحفاظ على هويتهم الوطنية والحضارية.
5. دعم المؤسسات المقدسية والحفاظ على استمراريتها في خدمة صمود أبناء القدس، والعمل على بناء مؤسسات جديدة تحافظ على عروبة القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين المستقلة، والعمل على إعادة فتح المؤسسات التي اغلقها الاحتلال.
6. فتح قنوات حركية، ومن خلال السلطة الوطنية، مع الدول العربية والإسلامية والصدقية لتنفيذ مشاريع خاصة للحفاظ على هوية القدس وعروبته لمواجهة هجمة الاستيطان والتهويد.
7. إنشاء صندوق خاص باسم القدس يستقبل التبرعات المحلية والإقليمية والدولية ويوحدها لدعم صمود أهل القدس.
8. تعزيز دور مراكز الأبحاث في إصدار مواد إعلامية ودراسات تاريخية وثقافية وعقد المؤتمرات والندوات عن مدينة القدس وإبرازها إعلامياً لطرح قضية القدس على المستوى العالمي.
9. العمل على تفعيل مفوضية القدس الحركية وإقرارها مرجعية فتح لشؤون القدس.

خامساً: مهام السلطة الوطنية الفلسطينية:

لقد تم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية وقادتها سنين طويلة، وتولت كوادراً حركة فتح غالبية مسؤولياتها القيادية والإدارية، ولكن "السلطة" يملكها الشعب الفلسطيني ويتداولها بالانتخاب، كما أنها جسم مستقل عن الحركة تمتلك فتح القدرة على التأثير عليها وبالأخص عندما تتولى قيادتها مباشرة. لا بد للحركة من تكوين رؤية واضحة عما تريده من "السلطة" وما هي المهام المستقبلية التي تلتزم فتح بتنفيذها من خلال "السلطة" عندما تقودها من خلال الشرعية الديمقراطية، وتلك التي ستطالب بتنفيذها إذا كانت خارج السلطة. فيما يلي هذه المهام باختصار، وإن كان تفصيلها هو مهمة "برنامج البناء الوطني" المقدم إلى المؤتمر السادس للحركة:

1. التأكيد على مبادئ الديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة، وتعميق هذه الأسس وحماية حرية الأفراد وحقوقهم باعتبارها أسس بناء الدولة.
2. تحقيق الأمن والأمان واحترام القانون، وإعادة بناء وتنظيم الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية.

3. استكمال بناء وإعادة بناء مؤسسات الدولة، والحفاظ على الدستور والقوانين المنظمة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
4. تنمية القيم والمفاهيم - المستندة إلى أسس حضارتنا العربية والإسلامية، والى المعايير الدولية إزاء المرأة والطفل والأسرة والشباب، والحقوق السياسية والمدنية والحريات العامة.
5. تعزيز دور المرأة، ومنع كل أشكال التمييز ضدها، وحمايتها من العنف الأسري والاجتماعي، والعمل على تمتعها بكافة حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنح الأهمية الخاصة لبرنامج صحة المرأة والصحة الإنجابية والثقافة الصحية.
6. العمل على توفير كل سبل الدعم للجرحى والأسرى وتطوير برامج متخصصة لتأهيل المحررين وتطوير برامج رعاية أسرهم.
7. محاربة الفساد وتحقيق الإصلاح الجذري في إدارة السلطة والقضاء، وتوفير حمايته، وتنفيذ إحكامه واستقلاله، واحترام القانون، والعمل على بلورة آليات الحكم والفصل بين السلطات، وتفعيل مبدأ المساءلة.
8. تعزيز حضور ومشاركة منظمات المجتمع المدني، التي تضطلع بدور وطني مشهود وفعال.
9. تطوير الاقتصاد الوطني على أسس الفاعلية الاقتصادية والاستقلال عن الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية، وتحقيق التوازن بين الأقاليم والمحافظات، والعمل على تنمية الطاقات والموارد البشرية وصيانتها، وعلى تدبير أفضل الشروط للتجارة الدولية الحرة لتيسير قيام صناعة متطورة التقنية قائمة على التصدير ومما يسهل تنشيط السياحة "وتصدير" الخدمات المتطورة. علينا أن نعمل لكي ينسجم نمونا الإقتصادي مع تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل، وتوفير شبكة أمان وحماية للفئات الأكثر معاناة في المجتمع، وللذين قدموا أرواحهم وصحتهم وحريرتهم من أجل العمل الوطني: أسر الشهداء، والجرحى والمعاقين والأسرى والمعتقلين في سجون العدو وقدامى المجاهدين وأسرههم.
10. التركيز على دعم القطاع الخاص بخلق مناخ استثماري مشجع، وبمنح التسهيلات للمستثمرين وإقامة آلية سوق سليمة تحافظ على المنافسة الفاعلة المشروعة وتقيد الاحتكار وتحقق الحماية للمستهلك. لتحقيق إنتاج اقتصادي قادر على المنافسة وتحقيق عماله كاملة.
11. احترام حق كل فلسطيني في العمل والسعي الدائم لتوفير فرص العمل، والالتزام بحد أدنى للأجور، وتفعيل ودعم الأطر والنقابات العمالية.

12. تشجيع صندوق الاستثمار الفلسطيني والقطاع الخاص للاستثمار في قطاع الإسكان، وبالأخص في ضواحي المدن المهددة بالاستيطان، وتوفير مساكن ذات أسعار في متناول ذوي الدخل المحدود، والمتوسط.
13. كفالة حق المشاركة في الحياة الثقافية بكل أبعادها، واكتشاف ورعاية المواهب والمبدعين، والاهتمام بالإرث الثقافي الفلسطيني وحمايته، وإبرازه في كافة المحافل والمؤسسات.

سادساً: المهام تجاه الشعب الفلسطيني في الشتات:

أبناء شعبنا في الشتات جزء هام لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. انطلقت الثورة في الشتات وقدم لها شعبنا آلاف الشهداء، وتحمل خسائر ضخمة واضطر لهجرات جديدة ولكنه أصر على أن يحقق لها الاستمرار، واستمر يقدم لها الدعم المادي والمعنوي دون تردد أو كلل. لكل الفلسطينيين في الشتات حق العودة الى ديارهم. الفلسطينيون في الشتات مصدر قوة حقيقية لوطنهم ولحركتهم، بمساهماتهم الشخصية والمالية وبتطوعهم لخدمة وطنهم، وبتأثيرهم على المجتمعات التي يعيشون فيها لصالح وطنهم. ولكن تفعيل قوتهم يتطلب القيام بالمهام الآتية:

1. ضرورة تفعيل وتعزيز دور الجاليات الفلسطينية في الخارج ودعم كوادرها النضالية والمهنية وتفعيل الاتحادات والتنظيمات الشعبية في كل مناطق التواجد الفلسطيني في الشتات، وتعزيز علاقاتهم مع حركتنا ومع منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، والعمل على خلق تمثيل حقيقي لهذه الجاليات في أطر حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، عبر انتخابات دورية لاختيار ممثليها.

2. إشراك الفلسطينيين في الشتات في أنشطة الحركة والمنظمة، وفي اتخاذ القرارات المصيرية، وتوصيل المعلومات لهم عن كل ما يحدث في الوطن، وتجديد طاقاتهم لدعم الوطن في الدول التي تستضيفهم، وفتح الباب أمامهم للاستثمار في فلسطين.

3. التصدي لمساعدة أبنائنا في الشتات عند تعرضهم للأخطار، كما حدث لأبناء شعبنا المقيمين في العراق، والعمل على تجنبهم أخطار الدخول في المعارك الداخلية للدول المضيفة، وإنقاذهم إذا أصيبوا نتيجة لها، وتشجيعهم على الاندماج في الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية في المجتمعات التي يعيشون فيها، والمحافظة على مكتسباتهم السياسية والمادية والمدنية في الدول المضيفة. ويجب أن تسعى الحركة لتفعيل دوائر المنظمة في أوساط شعبنا في الشتات لتفعيل هذا الدعم المطلوب له.

4. المحافظة على ثقافة وانتماء أجيال أبناء الجالية خارج الوطن العربي، من حيث دعم صلتهم بالوطن، ووضع برامج لتعليم أبنائهم اللغة العربية، وتاريخ وطنهم ونضال شعبهم، والحفاظ على انتمائهم وعلى حقهم في العودة الى وطنهم.

سابعاً: المهام تجاه شعبنا في "أراضي 48":

الفلسطينيون "أهلنا في أراضي 48" جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، حافظوا على هويتهم الوطنية وتراثهم وانتمائهم، وإيمانهم بقضية شعبهم العادل، ودفعوا ثمننا فادحا لصدورهم على أرض الوطن، فهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية ويعيشون تحت خطر "التهويد" و"التطهير العرقي" أي الطرد من بلادهم. ولذلك فإن هناك مهام ضرورية تلتزم بأدائها في المرحلة القادمة تجاههم وأهمها:

1. ترفض حركة فتح الدعوة لإعلان "يهودية" دولة إسرائيل، وتتبنى مطالب أهلنا فلسطينيين أراضي 48 بأن على إسرائيل الاعتراف بهم كمواطنين كاملين الحقوق.
2. ترفض حركة فتح دعوات التطهير العرقي العنصرية من إسرائيل، مؤكدة حقيقة وجود أبناء شعبنا الطبيعي والتاريخي في وطنهم فلسطين قبل قيام إسرائيل واغتصابها لأرضنا.
3. تدعم فتح كل ما من شأنه تحقيق مطالب شعبنا بالمساواة وباستعادة حقوقهم وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وتعليمية لهم ولمناطقهم ومدنهم وقراهم.
4. تدعم حركة فتح تحقيق الوحدة وقيام تحالف بين القوى الفلسطينية في إسرائيل بما يحقق حصولهم على نسبة من المقاعد البرلمانية في الانتخابات الإسرائيلية توازي نسبتهم من عدد السكان، ما يزيد من قدرتهم لتحقيق مطالبهم العادلة.
5. تعمل حركة فتح على تعزيز التفاعل والتواصل بين أهلنا الفلسطينيين في إسرائيل والجماهير والهيئات والمنظمات الأهلية في الضفة وغزة لتعزيز اللحمة بين أبناء الشعب الواحد.
6. تعمل فتح على تعريف العالم بالوجود الفلسطيني في إسرائيل، وعلى دعم هذا الوجود في مختلف المجالات الإنسانية والاجتماعية والثقافية، والتصدي لسياسة التمييز العنصري ضد الفلسطينيين.
7. تدعم حركة فتح تشكيل أطر ولجان مشتركة من أبناء شعبنا في إسرائيل مع قوى ودعاة السلام في إسرائيل ضد الاحتلال والاستيطان لأرضنا الفلسطينية ومن أجل قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ثامناً: مهام تفعيل العمل العربي والإصرار على استقلال القرار الوطني

اللسطيني:

1. العمل على توفير أكبر قدر من الدعم العربي، بالعمل المكثف مع الدول العربية ثنائياً، وعلى الأخص مع دول الجوار مصر والأردن وسوريا ولبنان والسعودية، ومع الجامعة العربية والأطر العربية المشتركة، ومع المؤسسات الجماهيرية العربية، وتعزيز الالتزام العربي برفض التطبيع مع إسرائيل قبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي التزاماً بمبادرة السلام العربية، والعمل مع أشقائنا العرب على فرض إجراءات مقاطعة إسرائيل ومعاقبتها على جرائمها وسلوكها وبخاصة إذا أصرت على استمرار الاستيطان.

2. ربط أوثق الصلات مع الجماهير العربية، من خلال إعادة بناء أوثق العلاقات بالمؤسسات والأحزاب الجماهيرية العربية، والعمل على إعادة تشكيل لجان الدعم والمساندة الشعبية لدعم كفاح الشعب الفلسطيني.

3. بناء علاقات خاصة بدول الجوار كما يلي:

- الاستمرار في بناء علاقة سياسية خاصة مع مصر لدورها القيادي العربي والإقليمي والدولي، ولأنها دولة الجوار الأساسية لقطاع غزة.
- الاستمرار في بناء علاقة خاصة بالأردن لدعمها المستمر لحقنا في الدولة الفلسطينية المستقلة، ولتداخل الشعبين الفلسطيني والأردني وللوجود الشعبي الفلسطيني القوي في الأردن، ولأنها دولة الجوار للضفة الغربية.
- الاستمرار في بناء علاقة خاصة بسوريا لدورها التاريخي القيادي، ولأهميتها الإقليمية والعربية استراتيجية وللتواجد الشعبي الفلسطيني القوي في سوريا ولبنان.
- الاستمرار في بناء علاقة خاصة بلبنان، حيث المشكلة الأساسية للاجئين الفلسطينيين في الشتات، والحرص على الحيادية في الشؤون الداخلية اللبنانية، ورعاية مصالح اللاجئين ورفض التوطين، والحرص على الوحدة الوطنية اللبنانية.

4. الاستمرار في بناء علاقة خاصة بالمملكة العربية السعودية، لدورها التاريخي ومكانتها العربية والدولية ولدعمها الكبير والدائم سياسياً واقتصادياً، والاستمرار في إقامة علاقات متميزة مع تونس، التي احتضنت القيادة الفلسطينية في أصعب الأيام، والجزائر التي دعمت فتح منذ انطلاقها ورعت المجالس الوطنية، والمغرب راعية لجنة القدس وصندوقها، ودول الخليج وفي مقدمتها دولة

- الإمارات العربية المتحدة لدعمها السياسي والمالي ولاحتضانها لجالية فلسطينية هامة، واليمن والسودان وموريتانيا لدورها السياسي الرائد ولاحتضانها لأبناء شعبنا وحركتنا.
5. العمل على تعزيز دور الجامعة العربية، بيت العرب، كمركز للتضامن والتعاون والعمل العربي المشترك، في القضايا السياسية والثقافية والاقتصادية كافة والعمل على تطويرها وتطوير منظماتها المتخصصة.
6. الحفاظ على استقلال القرار الوطني الفلسطيني، ورفض سياسة المحاور في الوطن العربي، والحفاظ على مسافات متساوية مع الأشقاء العرب فيما يتعلق بمشاكلهم العربية مع الانحياز إلى الديمقراطية والتعددية.
7. التأكيد على ان السلام الحقيقي لكي يكون دائما يجب ان يكون عادلا وشاملا للمسارات جميعها
8. العمل على تحقيق احترام حقوق اللاجئين الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في الأقطار العربية التي تستضيفهم، وحقهم في العمل والعيش بكرامة، في ظل احترام القوانين المعمول بها في هذه الدول، ورفض التوطين القسري في أي دولة عربية، ومشروعات الوطن البديل.
9. التضامن مع الشعب العراقي الشقيق بما يضمن سيادته ووحدة أراضيه، وتخلصه من الاحتلال الأمريكي، والوقوف إلى جانب سوريا في سعيها لاستعادة الجولان المحتل، وتأكيد حق لبنان في إستعادة اراضيه المحتلة، والعمل على إحياء التضامن العربي، والوقوف إلى جانب السودان والصومال في سعيهما لتحقيق الوحدة الوطنية والسلام والاستقرار.

تاسعاً: مهام العلاقات الدولية:

- تعمل فتح في المرحلة القادمة على استعادة مكانتها الطبيعية والتاريخية لدى قوى الحرية والتحرر وشعوب العالم على أساس ثابت وواضح لحقيقة دورها كحركة تحرر وطني إضافة لما اكتسبته من مكانة دولية في الأحزاب والبرلمانات والتجمعات السياسية في العالم لقيادتها الشعب الفلسطيني المطالب بحقوقه ولعملها لتحقيق السلام العادل في منطقتنا. هذا يستدعي الخطوات التالية:
1. تكثيف تحركنا السياسي لطرح مبادئنا وثوابتنا ونهجنا النضالي كحركة تحرر وطني تواجه أخطار الاحتلال الاستيطاني العنصري لبلادنا، والعمل على تصحيح صورة حركتنا لدى الجماهير وقوى التحرر في العالم. وتأكيد انتمائها لحركة التحرر العالمية.

2. تعزيز العلاقات مع القوى السياسية الضاغطة من أحزاب سياسية ونقابات ومنظمات غير حكومية، ولاسيما تلك التي تعمل في حقل حقوق الإنسان لما لهذه المؤسسات من تأثير وفاعلية وطنياً وعالمياً.

3. التعريف بمفهوم السلام عند الشعب الفلسطيني القائم على العدل وحقه في ممارسة تقرير مصيره كباقي شعوب العالم بحرية، والمستند إلى مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، ورفض مفهوم السلام عند الإسرائيليين القائم على العدوان والاستيلاء على الأرض الفلسطينية والاستيطان فيها وتدمير المجتمع الفلسطيني والقضاء على مكونات الدولة الفلسطينية المستقلة وتقويض أسس قيامها، وطرح يهودية الدولة لتمكين إسرائيل من مزيد من التمييز العنصري ضد أبناء شعبنا وراء الخط الأخضر ولحرمان اللاجئين الفلسطينيين من العودة لبلادهم.

تفعيل التحرك مع الدول والمنظمات الدولية من خلال أجهزة الحركة وتلك التابعة للمنظمة والسلطة، وهذا يستدعي:

1. تكثيف الحركة والاتصالات الثنائية والدولية المتعددة الأطراف لتعزيز الدعم الدولي للحقوق الفلسطينية وللتصدي للاستيطان والحصار والجدار ولحماية القدس والإفراج عن الأسرى وإستمرار المعونات المالية والاقتصادية، والاستعداد لتصعيد الحملة الدولية ضد الممارسات العنصرية الإسرائيلية وصولاً إلى المقاطعة الدولية تمثلاً بخبرة جنوب أفريقيا.

2. تعمل الحركة على تكثيف علاقاتنا الفلسطينية الرسمية مع هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، من خلال السلطة والمنظمة، تأكيداً للشرعية الدولية ودورها، والعمل مع محكمة العدل الدولية والمؤسسات الدولية المختلفة وعلى الأخص لجنة حقوق الإنسان والأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة لمواجهة الحصار والاستيطان.

3. توجيه المنظمة والسلطة لتمتين العلاقة الفلسطينية الخاصة بروسيا، وبالصين، والصينيين التاريخيين لفلسطين، وبالائتاد الأوروبي ومؤسساته.

4. الحرص على بناء علاقة قوية بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية، ورئاستها الجديدة، رغم الانحياز الأمريكي التاريخي لإسرائيل وإقامتها علاقات تحالف خاصة معها، علينا أن نبنى علاقة تتجنب الوقوع في شرك التبعية، وترتكز على التذكير بالالتزامات الأمريكية بعملية السلام، وبحقوق الشعب الفلسطيني، وبحق

- الشعوب في الحرية والاستقلال، وعلى مصلحة أمريكا في تحقيق الاستقرار الذي يقوم على الحل العادل لقضيتنا، والتذكير بالفشل الذريع لسياسة الرئيس بوش. والعمل على أن تقيم حركة فتح علاقات متوازنة مع الحزبين الأمريكيين الرئيسيين، وأن توسع دائرة الاتصال بالكونغرس، والمؤسسات الأمريكية الفاعلة، والعمل على الاستفادة من التغيير الحالي في الولايات المتحدة، وتفعيل دور الجاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية في دعم القضية الفلسطينية.
5. حفز المنظمة والسلطة بشكل خاصة لتطوير العلاقة مع دول صديقة هامة في قارات العالم الثالث نمت قوتها السياسية والاقتصادية وتساعد نفوذها الدولي، وفي مقدمتها البرازيل، والهند وماليزيا واندونيسيا وتركيا، وجنوب إفريقيا ونيجيريا، وكذلك تطوير علاقتنا بدول أوروبا غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها النرويج وسويسرا، والعمل على فتح حوار استراتيجي مع إيران، وقيام فتح بتفعيل العلاقة مع القوى السياسية والمؤسسات الشعبية في هذه الدول.
6. تعميق العلاقة مع المؤسسات الإقليمية والتجمعات السياسية، كمنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز ومنظمة الاشتراكية الدولية، بما يخدم الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.
7. الاهتمام بالعلاقة مع الأحزاب والتجمعات السياسية الإسلامية والآسيوية والإفريقية وكذلك مع الأحزاب الغربية، في إطار يعتمد الاحترام المتبادل، وبما يحقق دعم القضية الفلسطينية.
8. الالتزام بالقانون الدولي وتشجيع التعايش السلمي ونبذ العنصرية والاحتلال والإرهاب والتطرف، مع التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة.
9. العمل على الانضمام للحملة العالمية ضد التسليح النووي، والتذكير المستمر بالسلح النووي الإسرائيلي، والعمل على إخلاء الشرق الأوسط من هذا السلاح.